الصباح الدولية
15
العدد 3296 - السنة الحادية عشرة
الجمعة 10 جمادى الآخرة 1440 - الموافق 15 فبراير 2019
Friday 15 February 2019 - No.3296 - 11 th Year

خالد بن سلمان: 70 دولة مجتمعة لمواجهة إيران

وارسو: إجماع على الالتزام بإيجاد حل سياسي للمشكلة اليمنية

جانب من اجتماع وزراء الخارجية في وارسو

السفير السعودي في واشنطن الأمير خالد بن سلمان

«وكالات» : قال السفير السعودي في واشنطن الأمير خالد بن سلمان، إن نحو 70 دولة تنضم، اليوم، في مؤتمر وارسو، لاتخاذ موقف تواجه فيه التحديات التي تهدد مستقبل الأمن والسلام في المنطقة، وعلى رأسها الراعي الأول للإرهاب في العالم، النظام الإيراني.

وأضاف السفير السعودي في تغريدةعلى تويتر أن «نظام إيران مستمر في جهود زعزعة أمن واستقرار المنطقة، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على المدنيين في السعودية واليمن»، حسب ما أوردت صحيفة «اليوم» السعودية.

وانطلق مؤتمر وارسو، الذي دعت إليه واشنطن، الأربعاء، في العاصمة البولندية، بمشاركة عشرات الدول الكبرى.

وستسعى واشنطن في المؤتمر، كما أوضح مسؤولون أمريكيون، إلى كسب دعم الحلفاء في أوروبا والشرق الأوسط لزيادة الضغط على إيران، ودفعها إلى الكف عن سلوكها في الشرق الأوسط وسياساتها التخريبية.

من ناحية أخرى جدد وزراء خارجية السعودية والإمارات وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تأكيد التزامهم بإيجاد حل سياسي شامل للصراع في اليمن، وتأييدهم للاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف اليمنية في السويد في ديسمبر 2018.

ورحبوا بتبني مجلس الأمن الدولي للقرارين الصادرين أخيرا 2451 و2452 اللذين يدعمان تنفيذ هذه الاتفاقات، والبناء على إطار العمل السياسي المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم 2216، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، مؤكدين في هذا الصدد، دعمهم الكامل للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة.

جاء ذلك في بيان صدر أمس عقب الاجتماع الذي عقده وزراء خارجية السعودية والإمارات وبريطانيا وأمريكا في العاصمة البولندية وارسو لبحث الوضع في اليمن.

ودعا الوزراء الأطراف اليمنية إلى التنفيذ السريع والكامل للاتفاقات التي توصلوا إليها في ديسمبر 2018 من أجل مصلحة الشعب اليمني، مرحبين في هذا الإطار، بالاتفاق المبدئي الذي تم التوصل إليه بشأن نشر القوات في الحديدة من قبل لجنة تنسيق إعادة الانتشار.

كما دعوا الحوثيين وحكومة اليمن إلى تأكيد موافقتهم على هذه الخطة، والعمل على وجه السرعة مع لجنة تنسيق إعادة الانتشار وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة من أجل تنفيذ إعادة الانتشار المتبادل للقوات من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى وفقا لالتزاماتهم، واتفقوا على مراقبة الوضع والتنسيق عن كثب فيما بينهم، والاجتماع مرة أخرى في حال حدوث مزيد من التأخير.

ودعا الوزراء الأطراف اليمنية في مناطق سيطرتهم، ولا سيما الحوثيين الذين ما زالوا يسيطرون على موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، إلى ضمان أمن وسلامة أفراد بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وتيسير الدخول إلى اليمن والتنقل داخله بسهولة وسرعة ودون أي عوائق، سواء للأفراد أو المعدات والتموين والإمدادات الأساسية وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي 2452.

وأعربوا في هذا الصدد، عن قلقهم إزاء العوائق البيروقراطية التي يضعها الحوثيون التي تعيق العمل الحيوي لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، داعين الأطراف اليمنية إلى مضاعفة جهودهم لإنجاز ترتيبات تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى وإنشاء لجنة تعز المشتركة للتنسيق.

وناقش الوزراء كذلك تأثير إيران المزعزع لاستقرار اليمن، من خلال مد الحوثيين وغيرهم بالمنطقة ككل بالتمويل غير المشروع، والصواريخ البالستية، والأسلحة المتطورة، مشيرين إلى أن فريق خبراء الأمم المتحدة توصل إلى أن إيران قدمت أسلحة متطورة للحوثيين، في انتهاك لقراري مجلس الأمن الدولي 2216 و2231.

وأعرب الوزراء في إطار ذلك، عن إدانتهم بشدة لهجوم الحوثيين بطائرة بدون طيار في 19 يناير 2019 على مطار العند، مشددين على أن إطلاق قوات الحوثيين لصواريخ بالستية وطائرات بدون طيار على دول مجاورة يشكل تهديدا للأمن الإقليمي ويطيل أمد الصراع.

كما أعربوا عن دعمهم الكامل للمملكة العربية السعودية ومخاوفها الأمنية الوطنية المشروعة، ودعوا إلى وضع حد فوري لمثل هذه الهجمات من قبل قوات الحوثيين وحلفائهم.

وناقش الوزراء في إطار الجهود المبذولة للحد من واردات الحوثيين غير المشروعة من الوقود، خطوات لتحجيم النشاط الذي يسهل تدفق النفط الإيراني، بينما تضمن في الوقت ذاته وصول الوقود عبر موانئ البحر الأحمر.

كما ناقشوا الأزمة الإنسانية العاجلة التي تسبب بها الصراع، وأكدوا من جديد أهمية استقرار الاقتصاد، وتأمين وصول المواد الغذائية والوقود إلى البلاد، ودعم تدابير بناء الثقة الاقتصادية كجزء من عملية السلام.

ورحبوا في هذا الإطار، بإيداع المملكة العربية السعودية لمبلغ 2.2 مليار دولار في البنك المركزي اليمني، ومساهمتها المالية لتوفير مشتقات النفط، والمساهمة المالية البالغة 570 مليون دولار التي قدمتها المملكة والإمارات لمعالجة مسألة الأمن الغذائي ودفع رواتب المعلمين.

كما رحب الوزراء بعزم الحكومة اليمنية على استئناف دفع الرواتب بانتظام لموظفي الخدمة المدنية والمعلمين والعاملين الصحيين في جميع أنحاء البلاد، ودعوا الحوثيين إلى التعاون مع هذه العملية.

وعلى ضوء الأنباء التي وردت مؤخرا عن التدخل غير القانوني في العمليات المصرفية لعدد من البنوك المحلية في صنعاء واختصاصات موظفي البنوك، أعرب الوزراء عن إدانتهم لهذه الأفعال وطالبوا بشدة الحوثيين برفع التنظيمات المفروضة على البنوك المحلية في صنعاء التي تعيق استيراد السلع التجارية والمساعدات الإنسانية التي هناك حاجة ماسة إليها.

وأهاب الوزراء أيضا بحكومة اليمن الاستمرار في إصدار خطابات الاعتماد لجميع مستوردي الأغذية الرئيسيين، لجعل العملية أسرع وأكثر وضوحا.

واتفق الوزراء على أن هناك فرصة سانحة لإنهاء الصراع في اليمن، ومضاعفة جهودهم للتوصل إلى حل سياسي.

المملكة تؤكد التزامها بمكافحة غسل الأموال

الرياض: رفع الحظر عن سفر السعوديين إلى لبنان

رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري بين الوفد الملكي نزار العلولا والسفير وليد البخاري

الرياض – «وكالات» : أعربت السعودية عن أسفها لإعلان إدراجها ضمن القائمة المقترحة للدول «عالية المخاطر» في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الصادرة من المفوضية الأوروبية.

وأكدت أن القرار يأتي على الرغم من إقرار المملكة العديد من التشريعات والإجراءات ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف الحد من المخاطر المرتبطة بتلك الجرائم.

كما أكدت المملكة، في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية (واس)، من جديد التزامها القوي بالجهود العالمية المشتركة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تتعاون فيها مع شركائها وحلفائها على الصعيد الدولي.

أضافت إن المملكة العربية السعودية، وهي شريك أساسي في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، وتقود مجموعة عمل مكافحة تمويل داعش، إلى جانب الولايات المتحدة وإيطاليا، قد أقرت ونفذت خلال السنوات الماضية العديد من القوانين والإجراءات التي تهدف إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتخفيف من المخاطر المرتبطة بها.

وأشاد تقرير التقييم المتبادل حول المملكة، والذي نشره فريق العمل المالي «فاتف» في سبتمبر 2018، بمستوى التزام السعودية بتوصيات المجموعة.

وأوضح تقرير «فاتف» أن إجراءات المملكة الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قوية ومتينة. كما أكد أن لدى المملكة إطارا قانونيا وإجراءات تنسيقية لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة التي تفرضها الأمم المتحدة من دون تأخير.

وقال وزير المالية، محمد الجدعان: «إن التزام المملكة العربية السعودية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يعتبر أولوية استراتيجية وسنستمر في تطوير وتحسين أطرنا التنظيمية والتشريعية لتحقيق هذا الهدف».

وتابع وزير المالية بالقول: «إن إعلان المفوضية الأوروبية عن إدراج المملكة ضمن القائمة المقترحة للدول عالية المخاطر في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سيمر بمرحلة التصويت في البرلمان الأوروبي قبل أن يكون نافذا».

كما وجه الوزير دعوة للمسؤولين في المفوضية الأوروبية وأعضاء البرلمان الأوروبي لزيارة الرياض والاطلاع على الجهود المستمرة والمبادرات التي تقوم بها المملكة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

كما أكد وزير المالية أن المملكة ستستمر في التواصل مع المفوضية، وتتطلع إلى حوار بناء مع شركائها في الاتحاد الأوروبي للإسهام في تعزيز ودعم آليات مكافحة غسل الأموال والإرهاب على الصعيدين الدولي والإقليمي.

من جهة أخرى أبلغت السعودية المسؤولين اللبناني، برفع حظر سفر رعاياها إلى بيروت، وفق ما أعلن سفيرها لدى لبنان، بعد ثلاثة أعوام من فرضه.

وقال السفير السعودي وليد البخاري بعد لقائه والوفد الملكي السعودي نزار العلولا رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري في بيروت: «سيرفع الحظر عن سفر السعوديين إلى لبنان».

وأوضح وفق تصريحات نقلتها الوكالة الوطنية للإعلام، الرسمية في لبنان، «نظرا لانتفاء الأسباب الأمنية التي دفعتنا لتحذير رعايانا من السفر، ونتيجة التطمينات التي سمعناها، نرفع تحذيرنا للمواطنين المسافرين إلى لبنان».

والتقى العلولا الرئيس اللبناني ميشال عون، ورئيس البرلمان نبيه بري، مؤكدا «وقوف السعودية إلى جانب لبنان ومساعدته في المجالات كافة بهدف تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين».

«الحشاء» تعلن النفير ضد الميليشيات

اليمن: قبائل تثور على الحوثي وتعلن دعم الشرعية

المقاومة الشعبية في الضالع باليمن

عدن – «وكالات» : انتقلت حمى الثورات القبلية على ميليشيا الحوثي إلى منطقة عذر في عمران، ودخلت على خط المواجهة لمساندة قبائل حجور في محافظة حجة وقطعت خطوط إمداداتها عبر عمران، بحسب ما ذكر موقع «يمن فويس» الإلكتروني.

ونقلت وسائل إعلامية عن مصادر قبلية قولها إن قبائل ذو سودة في مديرية القفلة فتحت أول جبهة قتال ضد الميليشيا في محافظة عمران الواقعة على بعد 50 كيلومترا شمال العاصمة صنعاء، وتمكنت من قطع خطوط إمدادات الميليشيا من محافظة عمران بعد اشتباكات عنيفة معها.

ووفقا لهذه المصادر، فإن انتفاضة القبائل في وجه الميليشيا لقيت مساندة من مقاتلات التحالف التي واصلت استهداف مواقع ميليشيا الحوثي وإمداداتهم وتدميرها، في حين تمكنت قبائل حجور من السيطرة على عدة آليات قتالية وأحرقوا بعضها كما ألقوا القبض على مجموعة كبيرة من مقاتلي الميليشيا.

وفي إطار متصل، طالبت قبائل حجور الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وقيادات الشرعية والتحالف العربي الدفع بتعزيزات لتحرير مديرية «مستباء بحجة»، والالتحام مع القبائل التي تمكنت من تحرير مناطقها بالكامل، مؤكدة أن قبائله تبعد 35 كيلومترا عن مناطق سيطرة الشرعية في محوري «حرض وحيران».

ونقلت صحيفة «عكاظ» السعودية عن الشيخ عبدالله النمشة، أحد مشايخ قبائل حجور، قوله إن النجاحات التي حققتها قبائل حجور خلال الأيام الثلاثة بحاجة ماسة لتحرك سريع من التحالف والشرعية للدفع بقوات كبيرة لتطهير مديرية مستبا والالتحام مع القبائل وصولا إلى منطقة عذر والعصيمات التابعة لقبائل حاشد في عمران.

وأضاف أنه إذا التحمت الشرعية بقبائل حجور ستشكل القبائل قوة ضاربة وتشجع قبائل حاشد على الانتفاضة والتحرك لعزل صعدة عن صنعاء وتطويق العاصمة من البوابة الشمالية لإسقاطها، كما أنها ستؤدي إلى التحام مع جبهة الجوف، وعزل صعدة عبر السيطرة على منطقة حرف سفيان.

كما وجهت المقاومة الشعبية في مديرية الحشاء بمحافظة الضالع، جنوب اليمن، دعوة لأبناء المديرية إلى حمل السلاح ضد مليشيات الحوثي التي اقتحمت قرى المديرية، وفجرت منازل مواطنين. وبحسب المشهد اليمني، دعت المقاومة بمديرية الحشاء، في بيان رسمي، كافة العناصر المغرر بهم من أبناء المنطقة والذين التحقوا بميليشيا الحوثي، إلى العودة لرشدهم، والانضمام لصفوف المقاومة.

وأشار بيان المقاومة إلى أنها حاولت خلال 3 سنوات تجنيب المديرية الصراع والاقتتال، ووقعت اتفاقات لتفادي الاقتتال والحرب والدمار، إلا أنها تفاجأت بهجوم غادر، في 2 فبراير الجاري لميليشيا الحوثي على قريتي المحرم والنجد وتفجير منازل مدنيين.

وأضافت «ولم تكتف ميليشيات الحوثي بذلك فحسب، ولكن عملت على التوسع واقتحام البيوت في منطقتي الصبوة، والساكن، وانتهاك لحرمات أهلنا هناك، وكذلك اختطاف المسالمين من أبناء المنطقة، وإعدام بعضهم».

ولفت البيان إلى أن مقاومة الحشاء لم تستطع البقاء مكتوفة الأيدي وهي تشاهد ميليشيا الحوثي تقصف القرى والمنازل وتروع النساء والأطفال، وحملت السلاح للدفاع عن الأرض والعرض، والتصدي للعدو ودحره.

من ناحية أخرى اعترفت ميليشيا الحوثي الانقلابية، بمقتل أحد قادتها الميدانيين البارزين، في جبهة تهم، شرق العاصمة صنعاء.

وأكدت وسائل إعلام تابعة للميليشيا، حسب موقع «سبتمبر نت» التابع للجيش الوطني اليمني، مقتل القيادي في الميليشيا المدعو محمد عبد الله المترب، في مواجهات ضد قوات الجيش الوطني بجبهة تهم.

وأعلنت تشيع المترب، في العاصمة صنعاء.

وشككت مصادر متطابقة، في رواية الميليشيا، ورجحت مقتل القيادي الحوثي في إطار الصراعات بين أجنحة الميليشيا المتناحرة.

وكان المترب من القيادات البارزة للميليشيا في جبهة تهم، وهو رئيس ما يُسمى عمليات المنطقة العسكرية المركزية التابعة لها، والرجل الثاني في الجبهة، بعد المدعو عبدالخالق الحوثي، شقيق زعيم الميليشيا الحوثية.